

آراء ابن منظور النحوية من خلال الشواهد القرآنية في معجم لسان  
العرب

*Ibn Manzoor Grammatical Views in the Quranic Evidences in Lisan  
El-Arab Dictionary*

أ. مصباح موساوي

أ.

أ. د. نتون غريفو

قسم أصول الدين. معهد العلوم الإسلامية. الشهيد حمة لخضر. الوادي  
[mosbahmoussaoui@gmial.com](mailto:mosbahmoussaoui@gmial.com)

تاريخ القبول: 2019/08/09

تاريخ الإيداع: 2019/09/16

الملخص:

اعتنى ابن منظور عناية فائقة بعلوم النحو، ونظرا لعلاقة النحو بالقرآن، وأن اختلاف الحركات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلمات لها علاقة مباشرة في اختلاف دلالاتها القرآنية بحسب السياق القرآني، فإن دراسة اختلاف الحركات هي مهمة علم النحو، ليتوصل به إلى معرفة وإدراك معاني وأسرار القرآن، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز جانب من جوانب جهود ابن منظور في حفظ اللغة، حيث تبين بعد عملية الاستقراء أن ابن منظور كانت له آراء نحوية تبرز من خلالها آراءه وآراء علماء اللغة، وقد تناولنا نماذج من معجمه توجي بأن له دراية وفقها بعلوم اللغة، فقد أشار في الشواهد القرآنية خاصة، إلى المبتدأ والخبر، والتوابع والمنصوبات، ونواصب الفعل المضارع، وشرح بعض حروف النصب، وحروف الجر ومعانيها، واستعمالات حرف (الواو) في القرآن، والشواهد القرآنية في الفعل اللازم والمتعدي، وهكذا نجد أن ابن منظور لا تفهم معاني الآيات القرآنية عنده إلا بتوفيقها حقها من الإعراب، وخلصنا إلى أن ابن منظور قد وافق كثيرا من علماء النحو في الشواهد القرآنية التي أوردتها في معجمه، إلا أنه يميل كثيرا إلى الجانب اللغوي في التفسير. الكلمات المفتاحية: آراء، ابن منظور، التوابع، التهويل والتفخيم، حروف الجر، القرآنية، الشواهد النحوية، المتعدي، العطف، لسان العرب.

Abstract:

Ibn Manzoor paid close attention to grammar, as it is related to Koran and as the difference in diacritical marks at the words' endings are

directly related to the different significance of the Koran according to its context. The study of the different marks is the task of grammar, in order to know and understand the meanings and secrets of the Koran. This research aims to highlight some aspects of Ibn Manzoor's efforts in securing the language. Through extrapolation, we found that Ibn Manzoor had grammatical views through which his views and those of linguists emerged; We have examined models from his dictionary Lisan El-Arab that suggest that he is familiar with language sciences. He pointed out in the koranic evidences particularly to the subject and the predicate of the nominal sentence, the appositions, the accusatives, the subjunctivals of present tense, explaining the accusatives, the prepositions and its meanings, the use of the letter " و " in the Koran and also the transitive and intransitive verbs. We found that Ibn Manzoor thought that the meanings of Koranic verses could not be understood without treating its grammar exhaustively. Our study results that he agreed many grammarians in koranic evidences mentioned in his dictionary but he tends to the linguistic interpretation.

توطئة: ألف ابن منظور معجمه "لسان العرب" لما تفشى اللحن في عصره، فزهد أهل العربية في لغتهم، وتركوا الفخر بها، وتعلقوا بما سواها، فكثرت التصانيف والترجمات الأعجمية، يشير ابن منظور إلى ذلك بقوله:

"وذلك لما رأيت أنه قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتى لقد أصبح اللحن في الكلام يعد لحنا مردودا، وصار النطق بالعربية من المعايب معدودا، وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون، وسميته لسان العرب"<sup>(1)</sup>.

سوف نتناول بعضا من النماذج التي أوردها ابن منظور في معجمه لا على سبيل الإحاطة والدراسة العامة المتخصصة، ولكن على سبيل التمثيل؛ المراد منه الإشارة إلى عناية ابن منظور بعلوم النحو، وأن له باعا في معرفة فنه، ونظرا لعلاقة النحو بالقرآن الكريم، وأن اختلاف الحركات الإعرابية التي تعترى أواخر الكلمات له علاقة مباشرة باختلاف دلالاتها القرآنية بحسب السياق القرآني، فدراسة اختلاف الحركات هي مهمة علم النحو، ليتوصل به إلى معرفة وإدراك معاني وأسرار القرآن الكريم، وبعلم النحو نتوصل إلى معرفة خصائص

الكلام العربي، (ويعرّف السكاكي ت 626هـ النحو بقوله: "اعلم أن علم النَّحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء تلك الكيفية..."<sup>(2)</sup>، ويتحدث ابن خلدون عن أهمية النحو بقوله: "به يتبيّن أصول المقاصد بالدلالات، فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة... لذلك كان علم النحو أهم من اللغة إذ في جهله الإخلال بالفاهم)<sup>(3)</sup>، ويذكر الزجاجي ت 337هـ الفائدة من تعلم النحو بقوله: "إن قال قائل: فما الفائدة في تعلّم النحو، وأكثر الناس يتكلمون على سجيّتهم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيفهمون ويفهمون غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يقال له: الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدّل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله عز وجل الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي ﷺ وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيقها حقها من الإعراب..."<sup>(4)</sup>، وإذا كان النحو هو العلم الذي يحدد العلاقات بين الكلمات في التراكيب اللغوية، ويبين وظائفها الدلالية، فإن الإعراب هو تلك الحركات التي تعدّ أعلاماً لتبيان المعاني النحوية)<sup>(5)</sup>.

مع أن ابن منظور قد وافق كثيراً من علماء النحو في الشواهد القرآنية التي أوردتها، إلا أنه يميل كثيراً إلى الجانب اللغوي في التفسير.

#### المبحث الأول: الشواهد القرآنية في المبتدأ والخبر في معجم لسان العرب

##### المطلب الأول: الشاهد القرآني في الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر هو الحكم، ولا يجوز الحكم على مجهول، لعدم الفائدة، فلا تقول: طالب مجتهد، (ويقع المبتدأ نكرة إن عمّ أو خصّ)، ويصح وقوع المبتدأ نكرة إذا أفادت، وتحصل الفائدة بأمرين، أولهما: أن تكون النكرة عامة لكل فرد من أفراد الجنس، سواء كانت عامة بنفسها أو بغيرها، وثانيهما أن تكون خاصة في فرد من أفراد الجنس.<sup>(6)</sup>

ولذلك قال النحاة: لا يبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت، (قال الصيداوي: (لم يشترط سيبويه في الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة)<sup>(7)</sup>).

وقد أشار ابن منظور إلى هذا الاستثناء في معجمه في مادة (ويل)، فنقل لنا قول الزجاج في ذلك، فقال:

وفي التنزيل العزيز: M وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ L المطففين: 1، M وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ L الهمزة: 1، فنقل ابن منظور قول أبو إسحق الزجاج فقال: وَيْلٌ رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبْرُ لِّلْمُطَفِّفِينَ، قال:

ولو كانت في غير القرآن لجاز وَيَلًا على معنى جعل الله لهم وَيَلًا، والرفع أْجُودُ في القرآن والكلام لَأَنَّ المعنى: قد ثَبِتَ لهم هذا<sup>(8)</sup>.

ويؤكد ذلك سيبويه بقوله: أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم، لَأَنَّ هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة...

ثم قال سيبويه: تقول: ويل له ويل طويل، فإن شئت جعلته بدلاً من المبتدأ الأول، وإن شئت جعلته صفة له، وإن شئت قلت: ويل لك ويلاً طويلاً، تجعل الويل الآخر غير مبدول ولا موصوف به، ولكنك تجعله دائماً، أي ثبت لك الويل دائماً<sup>(9)</sup>.

وهذا قول الشيخ عبد الغني الدقما يؤكد الابتداء بالنكرة: "وَيْلٌ: كلمةٌ عَدَابٌ، يُقال (وَيْلٌ له) (وَيْلُهُ وَوَيْلُكَ وَوَيْلِي) وفي النَّدْبَةِ (وَيْلَاهُ) وإذا أُضِيفَتْ بغير اللام، فإنه يَجْرِي مَجْرَى الْمَصَادِرِ الْمُنْفَرِدَةِ، وإذا أُضِيفَتْ اللام قيل: وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ L المطففين: 1، وحكمه أن يُرْفَعَ بالانْبِتْدَاءِ، والجَزْأُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ حَبْرٍ، التَّفْدِيرُ: الوَيْلُ ثَابِتٌ لِلْمُطَفِّفِينَ، وابتدئ بها وهي نَكْرَةٌ، لَأَنَّ فيها مَعْنَى الدُّعَاءِ، قال الأعشى:

قالت هُرَيْرَةُ لما جِئْتُ زَائِرَهَا \* وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَارَجُلُ<sup>(10)</sup>.  
وقال المبرد<sup>(11)</sup> في المقتضب:

فإنه لا يكون فيه إلا الرفع؛ إذ كان لا يقال: دعاءٌ عليهم، ولكنه إخبارٌ بأن هذا قد ثبت لهم، فإن أضفت فقلت: ويله، وويحه، لم يكن إلا نصباً؛ لأن وجه الرفع قد بطل بأنه لا خبر له<sup>(12)</sup>.

و(ويلٌ): مبتدأ مرفوعٌ نكرة، والأصل أن يكون معرفة؛ وإنما جاز مجيئه نكرة، لأن بعده نعتاً حذيف للعلم به. والتقدير: ويلٌ عظيمٌ للمطففين.

ثم عقب الصيداوي على قول سيبويه فقال: "لم يشترط سيبويه في الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة"<sup>(13)</sup>، واللام M لِلْمُطَفِّفِينَ L: للاستحقاق<sup>(14)</sup>، M وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ L: وجاز الابتداء بالنكرة لما فيها من معنى الفعل والنصب جاز كالمضاف<sup>(15)</sup>.

وقال سيبويه في قوله تعالى: M وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ L ، M وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ L المرسلات: 34 ، قال: لا ينبغي أن يقال وَيْلٌ دعاء هبنا لأنه قبيح في اللفظ ولكن العباد كُلموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم على مقدار فهمهم فكانه قيل لهم وَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ أي: هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ومثله قاتلهم الله أُجْرِي هذا على كلام العرب وبه نزل القرآن.

وقال ابن منظور: قال المازني: حفظت عن الأصمعي الوَيْلُ قُبُوحٌ وَالْوَيْحُ تَرْحُمٌ وَالْوَيْسُ تصغيرهما أي هي دونهما وقال أبو زيد الوَيْلُ هَلَكَةٌ وَالْوَيْحُ قُبُوحٌ وَالْوَيْسُ تَرْحُمٌ وقال سيبويه: الوَيْلُ يقال لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ وَالْوَيْحُ زَجْرٌ لِمَنْ أَشْرَفَ عَلَى هَلَكَةٍ ولم يذكر في الوَيْسِ شيئاً<sup>(16)</sup>.  
ففي نقل ابن منظور قول الزجاج في الابتداء بالنكرة، يعد أخذاً برأيه وموقفة له، وهو لا يخالف أقوال علماء اللغة في ذلك.

المطلب الثاني: الشاهد القرآني في الخبر شبه الجملة حين إعادة المبتدأ بلفظه فيكون الغرض منه التهويل والتفخيم

في قوله تعالى: M الْحَاقَّةُ z مَا الْحَاقَّةُ L الحاقّة: 1-2  
ويُشْتَرَطُ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبِراً أَنْ تَكُونَ مُشْتَمَلَةً عَلَى رَابِطٍ يَرِيبُهَا بِالْمَبْتَدَأِ، مِثْلَ إِعَادَةِ الْمَبْتَدَأِ بَلْفِظِهِ<sup>(17)</sup>، نحو قوله تعالى: M الْحَاقَّةُ z مَا الْحَاقَّةُ L الحاقّة: 1-2.  
واشترط سيبويه كونه بلفظه الأول، وخصه بمواقع التفخيم<sup>(18)</sup>،

قال ابن منظور: - وهو قول الزجاج - "وقال أبو إسحق في قوله: M الْحَاقَّةُ L رفعت بالابتداء وما رَفَعُ بالابتداء أيضاً، والحاقّة الثانية خبر (ما)، والمعنى تفخيم شأنها، كأنه قال: الحاقّة أي شيء الحاقّة"<sup>(19)</sup>.  
لأن الجملة اشتملت على اسم بلفظه ومعناه.

أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى: M الْحَاقَّةُ z مَا الْحَاقَّةُ L الْحَاقَّةُ M L الْقَارِعَةُ - مَا الْقَارِعَةُ L القارعة: 1-2.<sup>(20)</sup>  
ويؤيد هذا الرأي قول ابن هشام الأنصاري في معني اللبيب: إعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم، نحو: M الْحَاقَّةُ z مَا الْحَاقَّةُ L، M وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ L الواقعة: 27<sup>(21)</sup>.

وقد يعاد المبتدأ بلفظه ومعناه بدلاً من الرابط<sup>(22)</sup>، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه)، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم<sup>(23)</sup>، نحو:

M الْحَاقَّةُ z مَا الْحَاقَّةُ L: M الْحَاقَّةُ L: مبتدأ مرفوع، (ما): اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثان، (الحاقّة): خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول<sup>(24)</sup>.

وكذلك قال الأسمري: ومن الروابط: إعادة المبتدأ بلفظه، مثاله: M الْحَاقَّةُ z مَا الْحَاقَّةُ L. وكلمة M الْحَاقَّةُ L الأولى: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.

M مَا الْحَاقَّةُ L: جملة اسمية مُكَوَّنَةٌ من مبتدأ ثانٍ وهو (ما) وخبرٌ وهو (الحاقّة) وهذه الجملة الاسمية في محلِّ رَفْعٍ خبر للمبتدأ الأول، والرابط بينها وبين المبتدأ الأول هو إعادة المبتدأ بلفظه<sup>(25)</sup>.

ويؤيد تلك الآراء محمد بن علي الصبان بقوله: قوله: (ما الحاقّة): (ما) للاستفهام التفخيبي، مبتدأ ثانٍ خبره ما بعده<sup>(26)</sup>.

#### المطلب الثالث: الشاهد القرآني في اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر

قال ابن منظور: وفي التنزيل: M وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ L، البقرة: 233، اللفظ لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر، كما تقول حسبك درهم، ولفظه الخبر ومعناه معنى الأمر، كما تقول: اكتب بدرهم، وكذلك معنى الآية، لُتْرَضِعِ الْوَالِدَاتُ، حيث جاء الخبر جملة فعلية تعني: الأمر<sup>(27)</sup>، وهذا رأي ابن منظور.

وقد أكد هذا الرأي أبو البركات الأنباري فقال قوله تعالى: M وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ L أي: ليرضعن لفظه لفظ الخبر، والمراد به الأمر.

وأكد هذا الرأي عباس حسن بقوله: "فالخبر يقتضي طلب يفهم منه وحده، فجاء الأمر بصورة الخبر<sup>(28)</sup> في قوله تعالى: M وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ L، فالله يطلب من الوالدات إرضاع أولادهن، وهذا لا يكون إلا في المستقبل"<sup>(29)</sup>.

#### المطلب الرابع: الشاهد القرآني في المبتدأ في محل رفع

في قوله تعالى: M وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ L، ق: 23، الشاهد في الآية: (عتيد) حيث جاء مرفوعاً.

نقل ابن منظور آراء النحويين في قوله عز وجل: M هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ L، فقال: "في رفعها ثلاثة أوجه عند النحويين أحدها: أنه على إضمار التكرير كأنه قال: هذا ما لدي هذا عتيد. ويجوز أن ترفعه على أنه خبر بعد خبر، كما تقول: هذا حلو حامض، فيكون المعنى: هذا شيء لدي عتيد.

ويجوز أن يكون بإضمار (هو) كأنه قال: هذا ما لدي هو عتيد، يعني: ما كتبه من عمله حاضر عندي، وقال بعضهم: قريب"<sup>(30)</sup>.

وقد اختار ابن منظور الوجه الثالث في موضع آخر حيث قال: وفي التنزيل العزيز: M هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ L، يقوله الملك يعني: ما كُتِبَ من عمل العبد حاضرٌ عندي<sup>(31)</sup>.

ووضّح سيبويه ذلك بقول: في: M هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدًا المراد: شيء لدي عتيد أي: معد، أي: لجهنم بإغوائي إياه، أو حاضر، والتفسير الأول رأي الزمخشري، وفيه أن ما حينئذ للشخص العاقل، وإن قدرت ما موصولة فعتيد بدل منها، أو خبر ثان، أو خبر لمحذوف<sup>(32)</sup>.

وقال الخليل الفراهيدي: وأما قوله الله تبارك وتعالى في سورة ق: M هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدًا، رفع عتيدا، لأنه خبر نكرة، كما تقول: هذا شيء عتيد عندي، والنصب من الحال<sup>(33)</sup>.

المطلب الخامس: الشواهد القرآنية في حذف الخبر جوازا ووجوبا في معجم لسان العرب

### 1. الشاهد القرآني في حذف الخبر جوازا:

قال ابن منظور وقوله تعالى: M فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ L، البقرة: 196، إنما أراد: فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه (فحلق فعليه فدية) فحذف الجملة من الفعل والفاعل والمفعول للدلالة عليه<sup>(34)</sup>. فالشاهد في الآية (فدية)، مبتدأ محذوف الخبر، والخبر المحذوف هو: (فحلق فعليه فدية).

### 2. الشاهد القرآني في حذف الخبر وجوبا:

قال ابن منظور: يجب حذف الخبر بعد القسم الصريح، وهو أن يكون المبتدأ صريحا في القسم (أي: لا يستعمل إلا في القسم، ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه...) وإنما وجب حذفه لسدّ جواب القسم مسده، قال ابن منظور: وفي التنزيل العزيز: M لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ L، الحجر: 72، لم يقرأ إلا بالفتح، والعرب تقول في القسم: لَعَمْرِي وَلَعَمْرُكَ، يرفعونه بالابتداء، ويضمرون الخبر، كأنه قال: لَعَمْرُكَ قَسَمِي، أو يميني، أو ما أُخْلِفتُ به<sup>(35)</sup>.

وأكد العكبري قول ابن منظور بقوله: ف (عمرک) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: لعمرک قسَمِي، وحذف لطول الكلام، وأنه معلوم وعين (عَمْرُكَ) مفتوحة في القسم<sup>(36)</sup>، وقال الفوزان: فحذف الخبر؛ لأن جواب القسم عوض عنه<sup>(37)</sup>.

## المبحث الثاني: الشواهد القرآنية في التوابع (البدل والنعته والتوكيد) في معجم لسان العرب

اعتنى ابن منظور بالتوابع، لأنها من الأشياء التي يتبع ما قبلها في الإعراب، مما يعين اللغوي في الكشف عن دلالة الآيات من خلال فهم ومعرفة التوابع، وهنا سوف نذكر نموذج لكل تابع أشار إليه ابن منظور في معجمه، مما يدل على علمه الواسع في علم النحو.

### المطلب الأول: الشاهد القرآني في البدل

قال ابن منظور قوله عز وجل: **M جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً هُمْ فِي الْأَبْوَابِ L**، ص:50، إذا جعلت في (مُفْتَحَةً) ضميراً، وجعلت (الأبواب) بدلاً من ذلك الضمير، ولم تكن مُفْتَحَةً الأبواب منها على أن تُخْلِي مفتحة من ضمير<sup>(38)</sup>، فالشاهد في الآية (الأبواب) حيث جاءت بدلاً.

قال الأنصاري في شرح قطر الندى: الإبدال من ضمير مستتر في الوصف، أجاز ذلك الفارسي وخرج عليه قوله تعالى: (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب)، فقدر في (مفتحة) ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل، وقدر (الأبواب) مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل<sup>(39)</sup>.

قيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم<sup>(40)</sup>.

### المطلب الثاني: الشاهد القرآني في النعته

قال ابن منظور: وقوله تعالى: **M فَاسْأَلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا L**، النحل: 69، فسره ثعلب<sup>(41)</sup> فقال: يكون الطريق ذليلاً، وتكون هي ذليلة، وقال الفراء: (ذُلُلًا) نعته السُّبُل، يقال سبيل ذُلُولٌ، وسُبُلٌ ذُلُلٌ، ويقال: إن الذُّلُّ من صفات النحل، أي: ذُلِلت ليخرج الشراب من بطونها<sup>(42)</sup>.

فالشاهد في الآية (ذُلُلًا) حيث جاءت نعته ل (سبيل).

### المطلب الثالث: الشاهد القرآني في التوكيد

قال ابن منظور: وسئل أحمد بن يحيى عن قوله عز وجل: **M فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ L**، الحجر: 30، ص:73، وعن توكيده ب(كلهم) ثم ب(أجمعون) فقال: لما كانت (كلهم) تحتل شيئين تكون مرة اسماً ومرة توكيداً جاء بالتوكيد الذي لا يكون إلا توكيداً حَسَب، وسئل المبرد عنها فقال: لو جاءت: (فسجد الملائكة) احتمل أن يكون سجد بعضهم، فجاء بقوله: (كُلُّهُمْ) لإحاطة الأجزاء، فقليل له: فأجمعون؟ فقال: لو جاءت: (كُلُّهُمْ) لاحتمل أن يكون

سجدوا كلهم في أوقات مختلفات، فجاءت: (أَجْمَعُونَ) لتدل أن السجود كان منهم كلهم في وقت واحد، فدخلت: (كلهم) للإحاطة، ودخلت: (أجمعون) لسرعة الطاعة<sup>(43)</sup>.  
فالشاهد في الآية لفظة (كلهم) توكيد أول للملائكة، ولفظة (أجمعون) توكيد ثاني.  
قال الشيخ عبد الغني الدقر: وإذا أُريدَ تقوية التوكيدِ يجوز أن يتبع (كلهم) بـ (أجمعين)<sup>(44)</sup>.  
قال تعالى: **M** فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ **L**. الحجر: 30.

"وإذا جمعت بين لفظي توكيد كان الثاني مفيداً زيادة التوكيد فقط كقوله تعالى:  
**M** فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ **L**. الحجر: 30، وقال الزجاج الفائدة في (أجمعون) بعد (كل) للدلالة على أن سجود الملائكة وقع في حال واحدة"<sup>(45)</sup>.

قال الفوزان في تعجيل قطر الندى: "ما يتعلق بتقوية التوكيد، وأنه يؤكد بـ (أجمعون)، ولا يؤكد بها في الأكثر إلا بعد (كل). فلهذا كانت غير مضافة لضمير المؤكد نحو: جاء الجيش كله أجمع، قال تعالى: **M** فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ **L**. الحجر: 30، فـ (كلهم) توكيد معنوي لـ (الملائكة) مرفوع مثله، والهاء مضاف إليه والميم علامة الجمع، (أجمعون) توكيد معنوي ثان، مرفوع بالواو"<sup>(46)</sup>.

قال يوسف الصيداوي: (أجمعون): توكيد للكلمة (كل)، التي هي أصلاً توكيداً للكلمة (الملائكة)، فهائنا -كما ترى - توكيداً للتوكيد، والغرض من ذلك التقوية، فإذا لم تُرد التقوية، لم تسبقها (كل)، ونذكر بأن ما يؤتى به لتوكيد التوكيد أربع مفردات هي: أجمع وجمعاء وجمع، وأجمعون التي نحن بصددتها"<sup>(47)</sup>.

#### المبحث الثالث: الشواهد القرآنية في المنصوبات في معجم لسان العرب

##### المطلب الأول: الشاهد القرآني في المفعول به

قال ابن منظور: وقوله تعالى: **M** وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ **L**. يس: 13، ونقل رأي أبو إسحق الزجاج في قوله: "معناه اذكر لهم مثلاً، ويقال هذه الأشياء على هذا الضرب أي: على هذا المثال، فمعنى (اضرب لهم مثلاً): مثّل لهم مثلاً، قال: (مثلاً) منصوب، لأنه مفعول به، ونصب قوله: (أصحاب القرية)، لأنه بدل من قوله: (مثلاً)، كأنه قال: اذكر لهم أصحاب القرية، أي: خبر أصحاب القرية"<sup>(48)</sup>.

فـ (أصحاب): بدل، واعتبر الخصري (أصحاب): مفعول به ثاني، حيث قال:  
فـ (مثلاً) مفعول أول، وما بعده مفعول ثان<sup>(49)</sup>.

##### المطلب الثاني: الشاهد القرآني في المفعول لأجله

نموذج 1: قال ابن منظور: وفي التنزيل العزيز: M وَيَدْعُونَآ رَعْبًا وَرَهْبًا L الأنبياء: ٩٠، الأنبياء: 90. قال ابن منظور: ويجوز رُغْبًا ورُهْبًا، قال: ولا نعلم أحداً قرأ بها ونُصِبَا على أنهما مفعولٌ لهما، ويجوز فيهما المصدر<sup>(50)</sup>.

نموذج 2: قال ابن منظور: وقوله تعالى: M تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ L، النحل: 92، قال الزجاج: M تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ L، أي: غِشًّا بينكم وغِلاً، قال: (ودَخَلًا) منصوب لأنه مفعول له، وكل ما دَخَله عيب فهو مدخول، وفيه دخل.

وقال القتيبي: M أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ L، أي: لأن تكون أُمَّةٌ هي أغنى من قوم، وأشرف من قوم، تَقْتَطِعُونَ بأيمانكم حقوقاً لهؤلاء، فتجعلونها لهؤلاء، والدَّخَلُ والدَّخْلُ: العيب الداخل في الحَسَبِ<sup>(51)</sup>.

قوله تعالى: M تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ L أي: مكرًا وخديعة<sup>(52)</sup>.

نموذج 3: قال ابن منظور وقوله تعالى: M وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا L، المائدة: 33، نصب فساداً لأنه مفعول له، أراد يَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ للفساد<sup>(53)</sup>.

#### المطلب الثالث: الشاهد القرآني في المفعول المطلق

المفعول المطلق مصدرٌ يُذكرُ بعد فعلٍ من لفظه تأكيداً لمعناه، أو بياناً لعددِهِ، أو بياناً لنوعِهِ، أو بدلاً من التلفُّظِ بفعله<sup>(54)</sup>. فالأول نحو: M وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا L النساء: 164، وM وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا L المزل: 8.

قال ابن منظور: وفي التنزيل: M وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا L، المزل: 8، جاء المصدر فيه على غير طريق الفعل، وله نظائر ومعناه: أَخْلَصَ لَهُ إِخْلَاصًا، وَالتَّبَتَّلُ: الانقطاع عن الدنيا إلى الله تعالى<sup>(55)</sup>.

(وكل): مصدر يُلاقِيهِ فِي الاِشْتِقَاقِ<sup>(56)</sup>، كقوله تعالى: M وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا L نوح: ١٧، وقوله: M تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا L. فهو مفعول مطلق، فالمفعول المطلق الوارد هنا في الآية هو: (تبتيل)، والتبتيل ليس مصدرًا لـ (تبتل)، بل مصدر تبتل هو (تبتل)، ويتبين من هذا: أن الفيصل المحكّم في المفعول المطلق، هو جذر المادة، لا وزن المصدر وقياسيته<sup>(57)</sup>، وهنا مصدر لاقى الفعل في الاشتقاق.

قال المبرد في المقتضب: إلا أن اللفظ مشتقٌّ من فعل المصدر، ولكنهما يشتهيان في الدلالة قوله عز وجل: "وتبتل إليه تبتيلاً" على: وبتل عليه، ولو كان على تبتل لكان تبتلاً<sup>(58)</sup>.

يقول حسن حفطي: في قول الله عزَّ وجلَّ: **M** تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا **L**، المزمَّل: 8، هذا أيضاً مما ناب فيه اسم المصدر عن المصدر، لأن الأصل في مصدر (تبتَّل) أن يقال: تبتَّل، وهنا قيل: تبتيل، فهو يسمى باسم المصدر، وقد ناب عن المفعول المطلق، وهو يعرب قد ناب عن المصدر، وهو يعرب هنا مفعولاً مطلقاً، قبل أن تنتقل عن اسم المصدر والمصدر بعضهم ما يفرق بين المصدر واسم المصدر، فيقول كلها مصادر، سواء جاءت على القاعدة القياسية أم لم تجيء على القاعدة القياسية، لكن الصواب التفريق بينهم، فإن جاء على القاعدة الصرفية يعني في تغيير أو في جعل القاعدة المنتظمة فيها ونعمت، فهو مصدر، وإلا فيسمى باسم المصدر فالأصل في مصدر (أنبت) مثلاً أن يكون (إنباتاً) لكن إذا قلت: (نباتاً) فبعض النحويين يقول: هو مصدر أيضاً بعضهم يقول: لا هذا يشمل مصدر، لأن المصدر حقه أن يكون على وزن إفعال، تنتقل بعد هذا بعض الأشياء التي تنوب عن المصدر وتعرب مفعولاً مطلقاً، وهما كلمتان كلمة كل وكلمة بعض، أما كل فممنها لكنهم يشترطون فيها حتى تنوب أن تكون مضافة إلى المصدر<sup>(59)</sup>.

#### المطلب الرابع: الشاهد القرآني في الحال

قال ابن منظور: وفي التنزيل: **M** فَأَمَّا الرِّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً **L**، الرعد: 17، أي: باطلاً، قال الفراء: أصله الهمزة، أو الجُفاء ما نفاه السيل، والجُفاء: الباطل أيضاً قال الزجاج: موضع قوله: (جُفاء) نَصَبٌ على الحال<sup>(60)</sup>.

#### المطلب الخامس: الشاهد القرآني في التمييز

نموذج 1: قال ابن منظور: وقال عزَّ وجلَّ: **M** فَاللَّهُ خَبِيرٌ حَافِظٌ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ **L**، يوسف: 64، وقرئ: (خير حَفِظًا) نصب على التمييز، ومن قرأ: (حافظاً) جاز أن يكون: حالاً، وجاز أن يكون: تمييزاً<sup>(61)</sup>.

نموذج 2: قال ابن منظور في قوله تعالى: **M** وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا **L**، مريم: 4، شَيْبًا نَصَبٌ على التَّمْيِيزِ، وقيل على المصدر، لأنه حين قال: (اشْتَعَلَ) كأنه قال: شاب، فقال: شَيْبًا<sup>(62)</sup>.

نموذج 3: قال ابن منظور في قوله تعالى: **M** وَهَرَيَّ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ تَسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا **L**، مريم: 25، وقرئ: (تَسَاقُطُ وَتَسَاقُطُ)، فمن قرأه بالياء (يساقط) فهو: الجِدْعُ، ومن قرأه بالياء (تساقط) فهي: النخلة، وانتصابُ قوله: (رُطْبًا جَنِيًّا) على التمييز المحوَّل، أراد: يَسَاقُطُ رُطْبُ الجِدْعِ، فلما حوَّل الفعل إلى الجذع خرج الرطبُ مفسِّراً، قال الأزهرى: هذا

قول الفراء، قال: ولو قرأ قارئ: (تُسْقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا) يذهب إلى النخلة، أو قرأ: (يسقط عليك) يذهب إلى الجذع كان صواباً<sup>(63)</sup>.

#### المطلب الخامس: الشاهد القرآني في المستثنى

قال ابن منظور: وقال أبو العباس ثعلب: إذا اسْتُثْنِيَتْ بـ (إلا) من كلام ليس في أوله جَحْدٌ فانصب ما بعد (إلا)، من ذلك قوله عز وجل: M فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ L، البقرة: 249، فنصب لأنه لا جحد في أوله. أي لا نفي مثل (ما).

وإذا استثنيت بها من كلام أوله جحد فارع ما بعدها، وهذا أكثر كلام العرب، وعليه العمل، قال جل ثناؤه: M مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ L النساء: 66، النساء: 66، فرفع لأن في أوله الجحد، وقس عليهما ما شاكلهما<sup>(64)</sup>.

وقراءة الرفع هنا على البدل، أما قراءة النصب على الاستثناء.

#### المبحث الرابع: الشواهد القرآنية في نواصب الفعل المضارع في معجم لسان العرب

##### 1. الشاهد القرآني في حرف النصب (كي):

كي: حرف من حروف المعاني، ينصب الأفعال بمنزلة (أن) ومعناه العلة لوقوع الشيء، كقولك: جئت كي تُكْرِمَنِي، وقال في التهذيب: تنصب الفعل الغابر، يقال: أَدَبَهُ كَيَّ يَرْتَدِعُ، قال ابن سيده: وقد تدخل عليه (اللام)، وفي التنزيل العزيز: M لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ L، الحديد: 23، وقال لبيد بن ربيعة:

لِكَيْ لَا يَكُونَ السَّنْدَرِيُّ نَدِيدَتِي \*\* واجعل أقواما عموما عماعما<sup>(65)</sup>.

وربما حذفوا كي اكتفاء باللام وتوصلاً بما ولا، فيقال: تَحَرَّرْتُ كِي لَا تَقَعُ، وخرج كيما يُصَلِّي، قال الله تعالى: M كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ L الحشر: 7، وفي (كيما) لغة أخرى حذف الياء لفظه، كما قال عدي:

اسْمَعُ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ \*\* عن ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَالَا.

أراد: كيما يوماً تحدّثه وكَيَّ لا وكَيْمَا وكَمَا تعمل في الألفاظ المستقبلية عمل: أن، ولن، وحتى، إذا وقعت في فعل لم يجب الجوهرى، وأما كيَّ مخففة فجواب لقولك لم فعلت كذا؟، فتقول: كي يكون كذا، وهي للعاقبة كاللام وتنصب الفعل المستقبل<sup>(66)</sup>.

##### 2. الشاهد القرآني في حرف النصب (لما):

قال ابن منظور: وأما (لما) مُرْسَلَةٌ الْأَلْفِ، مُشَدَّدَةٌ الْمِيمِ، غير منوّنة، فلها معانٍ في كلام العرب، وقد ذكر ابن منظور منها:

وتكون لما بمعنى لم الجازمة، قال الله عز وجل: **M** بَلْ لَّمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ **L**، ص: 8، أي: لم يذوقوه<sup>(67)</sup>.

وفي هذه الحالة: جوازُ تَوَقُّعِ ثُبُوتِ مَجْزُومِهَا في قوله تعالى: **M** بَلْ لَّمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ **L**، ص: 8، أي: إلى الآن ما ذاقوه، وَسَوْفَ يَذُوقُونَهُ<sup>(68)</sup>.

قال الزجاجي:

(لَمَّا) تكون بمعنى: (لم) في نفي الفعل المستقبل<sup>(69)</sup>، كقوله تعالى: {بَلْ لَّمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ}، ص: 8.

قال خالد الأزهري: وتارة يقال في (لَمَّا) إذا دخلت على المضارع في نحو: (بل لما يذوقوا عذاب) حرف جزم لنفي حدث لمضارع وقلبه، أي: قلب زمنه ماضيا فنيه بالحال متوقعا ثبوته في الاستقبال، ألا ترى أن المعنى في المثال أنهم: لم يذوقوه أي العذاب إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع في المستقبل<sup>(70)</sup>.

وإعراب الآية: قوله تعالى: (لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ).

وإعرابه: (لَمَّا): لما حرف نفي وجزم وقلب.

(يَذُوقُوا): فعل مضارع مجزوم بلما، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل.

(عَذَابِ): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

(عَذَابِ): مضاف وياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً مضاف إليه مبني على السكون محله جر بالمضاف، أي إلى الآن ما ذاقوا عذابي<sup>(71)</sup>.

المبحث الخامس: شواهد شرح حروف الجر في معجم لسان العرب

حروف الجرّ عشرون حرفاً، وهي "الباء وَمِنْ وإلى وعن وعلى وفي والكافُ وَاللَّامُ وواوُ الْقَسَمِ وتاؤُهُ ومُنْدُ ومُنْدُ ورُبُّ وحتى وَخَلَا وَعَدَا وحاشا وكَي ومَتَى - لِي لُغَةً هُدَيْل - وَلَعَلَّ في لغة عَقِيل" (72).

والباء لها ثلاثة عشرة معنى سنذكر معنى واحد ذكره ابن منظور في معجمه:

1. الشاهد القرآني لحرف (الباء) التي تعني (عن):

قوله تعالى: **M** سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ **L** المعارج: 1، ذكر ابن منظور أن الباء في هذه الآية بمعنى: (عن).

قال ابن منظور: قال الجوهري وابن الإعرابي في قوله تعالى: **M سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ L** ، أي: عن عذاب واقع<sup>(73)</sup> .

2 . الشاهد القرآني لحرف (على) الذي يعني (مع):  
قوله تعالى: (على رجل منكم)، الأعراف: 63.

قال أبو العباس في قوله تعالى: **M عَلَى رَجُلٍ مِّنْكُمْ L** الأعراف: 63، جاء في التفسير: مع رجل منكم، كما تقول: جاءني الخَيْرُ على وجهك: ومع وجهك، وفي حديث: (زكاة الفِطْرِ على كلِّ حُرٍّ وعبيدٍ صاعٌ)، قال: على بمعنى: (مع) لأنَّ العبد لا تجب عليه الفطرة، وإنما تجب على سيِّده<sup>(74)</sup> .

3 . الشواهد القرآنية بأن حرف (إلى) بمعنى (مع) أو حرف منتهى لابتداء الغاية:  
أورد ابن منظور معان كثيرة لحرف (إلى) واستدل بذلك بشواهد قرآنية، وأورد عدة مسائل خلافية عند المفسرين والفقهاء الذين اختلفوا في مدلول حرف (إلى) في سياق الآيات، وهذا ما ذكره في مادة (إلى):

(إلى) حرف خافض وهو مُنْتَهَى لابتداء الغاية، تقول خرجت من الكوفة إلى مكة، وجائز أن تكون دخلتها، وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها، لأنَّ النهاية تشمل أول الحدِّ وآخره، وإنما تمنع من مجاوزته<sup>(75)</sup> .

بهذه المقدمة بدأ ابن منظور حديثه عن مدلول حرف (إلى)، ثم أورد مدلول (إلى) بالشواهد القرآنية:

أ . (إلى) انتهاء الغاية:

وهو أن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، قال ابن منظور: قال الأزهري: وقد تكون (إلى) انتهاء غاية، كقوله عز وجل: (ثم أتموا الصيام إلى الليل)، البقرة: 187.  
ب . (إلى) بمعنى (مع):

قال ابن منظور: وتكون (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى: **M وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ L**، النساء: 2، معناه: (مع) أموالكم، وكقولهم: الدَّوْدُ إلى الدَّوْدِ إبْلٌ، وقال الله عز وجل: **M قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ L**، آل عمران: 52، الصف: 14، أي: مع الله، وقال عز وجل: **M وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيَابِئِهِمْ L**، البقرة: 14.

ثم أورد ابن منظور المسائل الخلافية في اختلاف المفسرين والفقهاء في مدلول (إلى) التي هي بمعنى: (مع)، و(إلى) انتهاء الغاية، وما يبنى عليه من أحكام فقهية:

الذين قالوا بأن (إلى) بمعنى (مع) وهو أن ما بعدها يدخل فيما قبلها:

وأما قوله عز وجل: **M** فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ **L**. المائدة: 6. فإن العباس وجماعة من النحويين جعلوا (إلى) بمعنى (مع) ههنا وأوجبوا غسَلَ المَرَافِقِ والكعبين، وقال المبرد: - وهو قول الزجاج - اليَدُ من أطراف الأصابع إلى الكتف، والرَّجْل من الأصابع إلى أصل الفخذين، فلما كانت المَرَافِقِ والكعْبَانِ داخلة في تحديد اليد والرَّجْل، كانت داخلةً فيما يُغْسَلُ، وخارجةً مما لا يُغْسَل، قال: ولو كان المعنى (مع) المَرَافِقِ لم يكن في المَرَافِقِ فائدة، وكانت اليد كلها يجب أن تُغْسَل، ولكنه لما قيل: (إلى المَرَافِقِ) اقتطعتُ في الغَسْل من حدِّ المِرْفَقِ.

قال أبو منصور: وروى النضر عن الخليل أنه قال: إذا استأجر الرجل دابةً إلى مَرَوْ فإذا أتى أَدانها فقد أتى مَرَوْ، وإذا قال: إلى مدينة مرو، فإذا أتى باب المدينة فقد أتاها، وقال في قوله تعالى: (اغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق)، إنَّ المرافق فيما يغسل.

الذين قالوا أن (إلى) منتهى الغاية، وهو أن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها:

أما ابن سيده قال: (إلى) مُنْتَهَى لابتداء الغاية، قال سيبويه: خرجت من كذا إلى كذا وهي مِثْلُ (حتى) إِلَّا أَنْ ل (حتى) فِعْلاً لَيْسَ ل (إلى) ونقول للرجل إنما أنا إليك، أي: أنت غايتي، ولا تكونُ (حتى) هنا، فهذا أَمْرٌ (إلى) وَأَصْلُهُ وَإِنْ اتَّسَعَتْ وَهِيَ أَعْمُ فِي الْكَلَامِ مِنْ (حتى)<sup>(76)</sup>.

4. حرف (اللام) التي هي بمعنى (إلى) والتي هي بمعنى (من أجل):

أ. حرف (اللام) التي هي بمعنى (إلى):

قال ابن منظور قال العباس ثعلب: وتجيء (اللام) بمعنى: (إلى) وبمعنى: (أجل) قال الله تعالى:

**M** يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةِ لَهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ **L**، الزلزلة: 5، أي: أوحى إليها، وقال تعالى: **M** وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ **L**، المؤمنون: 61، أي: وهم إليها سابقون.

ب. (إلى) والتي هي بمعنى (من أجل): وقيل في قوله تعالى: **M** وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا **L**، يوسف:

100، أي: خَرُّوا من أَجْلِهِ سُجَّدًا، كقولك: أكرمت فلاناً لك، أي: من أَجْلِكَ، وقوله تعالى: **M**

فَلِذَلِكَ فَادُعْ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ **L** الشورى: 15، معناه: فإلى ذلك فادعُ، قاله الزجاج وغيره،

وروى المنذري عن أبي العباس عليه السلام أنه سئل عن قوله عز وجل: **M** إِنَّ أَحْسَنَتْكُمْ أَحْسَنَتْكُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا الإسراء: 7، أي: عليها، جعل اللام بمعنى: (على)<sup>(77)</sup>.  
5. مدلولات حرف الجر (من):

أ. (من) بمعنى (على): قال ابن منظور: قال الجوهري: وتكون مِنْ بمعنى (على) كقوله تعالى: (ونصرناه مِنْ القوم)، أي: على القوم<sup>(78)</sup>.

ب. (من) تأتي صلة: قال ابن منظور: وتكون (من) صلةً قال الله عز وجل: **M** وَمَا يَعْرُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مَثْقَالِ ذَرَّةٍ L، يونس: 61، أي: ما يَعْرُبُ عن علمه وَزُنْ ذَرَّةً، قال: (مِنْ) صلةً ههنا، قال: والعرب تُدْخِلُ (مِنْ) على جمع المَحَالِّ إلا على اللام والباء<sup>(79)</sup>.

ج. (من) بمعنى منذ أو منذ: قال ابن منظور: الجوهري تقول العرب: (ما رأيته مِنْ سنة) أي: منذ سنة<sup>(80)</sup>، وفي التنزيل العزيز: (لمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)، التوبة: 106.

د. (مِنْ) وتعدد مدلولها في القرآن باشتراكها اللفظي: قال ابن منظور: وقوله تعالى: **M** وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ L النور: 43، فالأولى: (مِنْ السماء) لابتداء الغاية، والثانية: (من جبال) للتبعيض، والثالثة: (من برد) للبيان<sup>(81)</sup>.

قال ابن سيده قال سيبويه: وأما قولك رأيته من ذلك الموضع فإنك جعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية، حيث أردت الابتداء والمُنْتَهَى<sup>(82)</sup>.  
وهذه الحروف كلها تجر في الظاهر.

المبحث السادس: حرف (الواو) ومدلولاته واستعمالاته في القرآن الكريم في معجم لسان العرب

قال ابن منظور جاء في التهذيب: الواوَاتُ لها مَعَانٍ مختلفة، لكل معنى منها اسم يُعْرَفُ به، فمنها: واوُ الجمع: كقولك ضَرَبُوا وَيَضْرِبُونَ وفي الأسماء المُسْلِمُونَ والصالحون.. ومنها واوُ العطف: والفرقُ بينها وبين الفاءِ في المعطوف، أو الواوُ يُعْطَفُ بها جملة على جملة لا تدلُّ على الترتيب في تَقْدِيمِ المُقَدَّمِ ذِكْرَهُ على المؤخَّرِ ذكره، وأما الفراء فإنه يُوصِلُ بها ما بَعْدَهَا بالذي قبلها، والمُقَدَّمُ هو الأوَّلُ، وقال الفراء: إذا قلت: زُرْتُ عبدَ اللهَ وَزَيْدًا فَأَيُّهُمَا شئتُ كان هو المبتدأً بالزيارة، وإن قلتَ زُرْتُ عبدَ اللهَ فزَيْدًا كان الأوَّلُ هو الأوَّلُ والآخِرُ هو الآخِرُ<sup>(83)</sup>.  
أ. (واو) العطف:

قال ابن منظور: الواو من حروف العطف، تجمع الشئيين، ولا تدلُّ على الترتيب، ويدخل عليها ألف الاستفهام، كقوله تعالى: **M** وَأَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ **L**، الأعراف: 63، كما تقول: أَفَعَجِبْتُمْ<sup>(84)</sup>.

قال ابن منظور: قوله في التنزيل العزيز في صفة الجنان: **M** فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ **L**، الرحمن: 68، دل بالواو على أن الرمان والنخل غير الفاكهة؛ لأن الواو تعطف جملة على جملة، قال أبو منصور: هذا جهل بكلام العرب، والواو دخلت للاختصاص، وإن عطف بها، والعرب تذكر الشيء جملة، ثم تخص من الجملة شيئاً تفصيلاً له وتنبهياً على ما فيه من الفضيلة، ومنه قوله عز وجل: **M** خَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ **L**، البقرة: 238، فقد أمرهم بالصلاة جملة، ثم أعاد الوسطى تخصيصاً لها بالتشديد والتأكيد، وكذلك أعاد النخل والرمان ترغيباً لأهل الجنة فيهما، ومن هذا قوله عز وجل: **M** مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ **L**، البقرة: 98، فقد علم أن جبريل وميكال دخلا في الجملة، وأعيد ذكرهما دلالة على فضلها وقربها من خالقهما<sup>(85)</sup>.

ب. (واو) القسم:

قال ابن منظور: ومنها واو القسم؛ تَخْفِضُ ما بَعْدَهَا، وفي التنزيل العزيز: **M** وَالطُّورِ **O** وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ **L**، الطور: 2-1، (الواو) التي في الطور هي واو القسم، (الواو) التي هي في: **M** وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ **L** هي واو العطف، ألا ترى أنه لو عطف بالفاء كان جائزاً، و(الفاء) لا يُقْسَمُ بها كقوله تعالى: **M** وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا **L**، الذاريات: 2.1، غير أنه إذا كان (الفاء) فهو مُتَّصِلٌ باليمين الأولى، وإن كان ب(الواو) فهو شيء آخر أُقْسِمُ به<sup>(86)</sup>.

جاء في كتاب الجمل للفراهيدي: والخفض بالقسم: مثل قولك بالله ووالله وتالله، **M** وَالطُّورِ **O** وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ **L**، الطور: 2-1، **M** وَالضُّحَىٰ **C** وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ **L** الضحى: 2-1، **M** وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا **L**، الشمس: 1، **M** وَالْفَجْرِ " وَلَيْالٍ عَشْرٍ **L** الفجر: 2-1.

ولا بد للقسم من جواب كما قال الله عز و جل: **M** وَالْعَصْرِ " إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ " إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَّوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَّوْا بِالصَّبْرِ **L**، العصر: 1، 3، جوابه **M** إِنَّ الْإِنْسَانَ **L**، وإنما كسرت الألف من إن للام التي في: (في خُسْر) واللام خبر القسم.

ومعنى الإنسان ههنا معنى الناس، لأن الكثير لا يستثنى من القليل، وإنما يستثنى القليل من الكثير، تقول خرج القوم إلا زيدا، ولا يجوز أن تقول: خرج زيد إلا القوم، إلا أن (الإنسان) ههنا في معنى الناس<sup>(87)</sup>.

ج. واو الجزم:

ومنها واو الجزم المُرسَل مثلُ قوله تعالى: **M** وَتَعْلُنَ عُلُوًّا كَبِيرًا **L**، الإسراء: 4، فَاسْقِطَ الواو لالتقاء الساكنين لأن قبلها ضَمَّةٌ تَخْلُفُهَا، ومنها جَزُمُ الواو<sup>(88)</sup>.

ثم علل ابن منظور سقوط الواو وعدم سقوطها بقوله:

قوله (جزم الواو) وعبارة التكملة واو الجزم، وهي أنسب المنبسط كقوله تعالى: **M** لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ **L** آل عمران: 186، فلم يُسْقِطِ الواو وَحَرَكَهَا لأن قبلها فتحة، لا تكون عوضاً منها، هكذا رواه المنذري عن أبي طالب النحوي، وقال: إنما يسقط أخذ الساكنين إذا كان الأول من الجزم المُرسَلِ واواً قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، أو ألفاً قبلها فتحة، فالألف كقولك للثنتين: (اضربا الرجل)، سقطت الألف عنه لالتقاء الساكنين، لأن قبلها فتحة فهي خَلَفَ منها<sup>(89)</sup>.

د. الواو الفارقة:

قال ابن منظور: ومنها الواو الفارقة وهي كلُّ واوٍ دَخَلَتْ فِي أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ الْمُشْتَمِلَيْنِ لِيُفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُشْبِهِ لَهُ فِي الْخَطِّ مثل: (واو) أُولَئِكَ، و(واو) أُولُو قَالَ اللَّهُ عز وجل: **M** غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ **L** النساء: 95، و **M** غَيْرِ أُولِي الْإِزَّةِ مِنَ الرِّجَالِ **L** النور: 31، زيدت فيها الواو في الخط لتفريق بينهما وبين ما شاكلها في الصُّورَةِ مِثْلَ إِلَى وَإِلَيْكَ<sup>(90)</sup>.

المبحث السابع: الشواهد القرآنية للفعل اللازم والفعل المتعدي في معجم لسان العرب

كيف نفرق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي؟ هناك طريقتان مبسطتان:

الطريقة الأولى: الضمائر الثلاثة (الهاء والياء والكاف) مجموعة في كلمة (هيك)، إذا اتصلت بالفعل فالفعل متعد، وكل فعل لا يقبل الاتصال بـ (هيك) فهو لازم، من أمثلة ذلك: جلس، أكرم، فهل يقبل الفعلان الاتصال بـ (هيك)؟.

إذا قلنا: جلس: لا يمكن القول: جلسه، جلسك، إذن فالفعل لازم، وكذلك الفعل (نام). أما الفعل: (أكرم): أكرمه، أكرمني، أكرمك، فهو يقبل الاتصال بـ (هيك) إذن فهو متعد، كذلك الفعل (رسم).

الطريقة الثانية: كل فعل يفعله الفاعل في غيره فهو متعد، مثل: أكرم، أي أكرم غيره، وكذلك ضرب، وشرب.

كل فعل يفعله الفاعل مع نفسه فهو لازم، مثل: غرق، جلس، سبح، نام.  
الفعلُ اللازم لا يُبَيَّن للمجهول، إلا إذا كَانَ نَائِبُ الْفَاعِلِ مَصَدَرًا مُتَّصِرًا مُخْتَصًّا، أو ظَرْفًا مُخْتَصًّا كذلك، أو مَجْرُورًا نحو "احتفل احتفالاً حسنًا" و "ذهب أَمَامَ الأَمِيرِ" و "فرح بِقُدُومِهِ"<sup>(91)</sup>.

الفعلُ اللازم هو ما لا يتعدى أثره فاعله، ولا يتجاوزهُ إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله، مثل "ذهب سعيداً، وسافر خالد"<sup>(92)</sup>.

وهو يحتاجُ إلى الفاعل، ولا يحتاجُ إلى المفعول به، لأنه لا يخرج من نفس فاعله فيحتاجُ إلى مفعول به يَقَعُ عليه.

أشار ابن منظور إلى الفعل اللازم والفعل المتعدي وأوزانهما والتمييز بينهما في معجمه، وسنعرض لهذا النموذج الذي أورده في مادة (درك):

قال ابن منظور: قال شمر في قوله تعالى: **M** بَلِ ادَّارِكْ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ **L** النمل: 66. هذه الكلمة (أدرك) فيها أشياء، وذلك أنا وجدنا الفعل اللازم والمتعدي فيها، في أَفْعَلَ وَتَفَاعَلَ وَافْتَعَلَ واحداً، وذلك أنك تقول: أدرك الشيء وأدركته، وتدارك القوم وأداركوا وأدركوا إذا أدرك بعضهم بعضاً، ويقال: تداركته وأداركته وأدركته، وأنشد:  
تَدَارَكْتُمَا عَبَساً وَذُبْيَاناً بَعْدَمَا \*\* تَفَانَوْا وَدَقُّوا بَيْنَهُمْ عِطْرَ مَنْشِمٍ.  
وقال ذو الرمة: مَجَّ النَّدى الْمُتَدَارِكِ.  
فهذا لازم، وقال الطرماح: فلما ادركناهنَّ أبدَيْنَ للهوى.

وهذا متعد، وقال الله تعالى في اللازم: **M** بَلِ ادَّارِكْ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ **L**، النمل: 66. قال شمر: وسمعت عبد الصمد يحدث عن الثوري في قوله: **M** بَلِ ادَّارِكْ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ **L**، النمل: 66، قال مجاهد: أم تواطأ علمهم في الآخرة، قال الأزهري: وهذا يوافق قول السدي، لأن معنى تواطأ: تحقق، واتفق حين لا ينفعهم لا على أنه تواطأ بالحدس كما ظنه الفراء، قال شمر: وروي لنا حرف عن ابن المظفر قال: ولم أسمع له غيره ذكر أنه قال: (أدرك الشيء): إذا قَبِيَ: فإن صح فهو في التأويل: قَبِيَ علمهم في معرفة الآخرة، قال أبو منصور: وهذا غير صحيح في لغة العرب، قال: وما علمت أحداً قال أدرك الشيء إذا فني، فلا يعرج على هذا القول، ولكن يقال أدركت الثمار إذا بلغت إنهاها وانتهى نضجها، وأما ما روي عن

ابن عباس رضي الله عنه أنه قرأ: M بلى أَدْرَكَ عِلْمَهُمْ فِي الْآخِرَةِ L، فإنه إن صح استفهام فيه ردّ وتمهكّم، ومعناه: لم يُدْرِكْ عِلْمَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ونحو ذلك <sup>(93)</sup>.

جاء في التنزيل كذلك: M بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ L النمل: 66، "وقد جاء في تفسير الجلالين: "... ادّاركَ بتشديد الدال وأصله (تدارك)، أبدلت التاء دالاً، وأدغمت في الدال، واجتلبت همزة الوصل، أي بلغ ولحق أو تتابع وتلاحق.." <sup>(94)</sup>.

وبهذا البيان يكون الفعل (إِدَارَكَ) فعلاً متعدياً، لأن أصله (تدارك)، مثل قوله تعالى: (لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم)، القلم: 49، فلما اتصلت به (الهاء) صار متعدياً.

. الفعل (حزن) هل هو متعد أم لازم؟:

قال ابن منظور: قال الليث: للعرب في (الحُزْن) لغتان إذا فَتَحُوا ثَقَلُوا، وإذا ضَمُّوا خَفَّفُوا، يقال أصابه حَزَنٌ شديد وحُزْنٌ شديد، وقال أبو عمرو: إذا جاء الحَزَنُ منصوباً فَتَحُوهُ، وإذا جاء مرفوعاً أو مكسوراً ضموا الحاء كقول الله عز وجل: M وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ L، يوسف: 84، أي: أنه في موضع خفض، وقال: في موضع آخر: (تَفْيِضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا)، التوبة: 92، أي: أنه في موضع نصب، M قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَدِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ L، يوسف: 86، ضَمُّوا الحاء ههنا، قال: وفي استعمال الفعل منه لغتان: تقول: (حَزَنْتَنِي يَحْزِنُنِي حُزْنًا) فَأَنَا مَحْزُونٌ، ويقولون: أَحْزَنْتَنِي فَأَنَا مُحْزَنٌ وهو مُحْزَنٌ، ويقولون: صَوْتُ مَحْزِنٌ، وأمرٌ مُحْزِنٌ. ولا يقولون: صوت حازنٌ، وقال: غيره اللغة العالية حَزَنَهُ يَحْزِنُهُ، وأكثر القرءاء قرؤوا: M فَالَا يَحْزِنُكَ قَوْلُهُمْ L يس: 76، وكذلك قوله: M قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لَيَحْزِنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ L الأنعام: 33، وأما الفعل اللازم فإنه يقال فيه: (حَزَنَ يَحْزَنُ حَزْنًا) لا غير، قال أبو زيد: لا يقولون: (قد حَزَنَهُ الأَمْرُ)، ويقولون: (يَحْزِنُهُ) فإذا قالوا: أفعَلَهُ اللهُ فهو بالألف <sup>(95)</sup>.

هناك نوع من الأفعال يستعمل متعدياً ولازمًا والمعنى واحد، مثل: نصح، شكر، كال وزن، وغيرها، تقول: نصحته، ونصحت له، وشكرته، وشكرت له... إلخ قال تعالى: M رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ L النمل: 19، وقال تعالى: M وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ L البقرة: 172، وقال تعالى: M وَأَنْصَحْ لَكُمْ L الأعراف: 62، وقال تعالى: M وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ وَرَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ L،

المطففين: 2، فما جاء متعدياً نصب ما بعده على أنه مفعول به. وما جاء لازماً جرماً بعده لوجود حرف الجر (6).

بهذه النماذج نكون قد ألمحنا ولو بقدر بسيط من عناية ابن منظور بعلم النحو، وتبين أن ابن منظور له باع واسع في معرفة فنه، ومواطن الخلاف عند اللغويين، ونقل نقل لنا ابن منظور في معجمه آراء النحويين قبله، وقد كانت له آراء خاصة وافق فيها النحاة ووافقها النحاة بعده، طرحنا هذه الآراء من أجل الوصول إلى المعنى الصحيح لمدلول الآيات القرآنية، وخلصنا أهم النتائج:

. أنه لا يبدأ بالنكرة إلا إذا أفادت، وهو حصول الفائدة. أنه يشترط في الجملة الواقعة خبراً، تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ. حيث يستخدم ابن منظور علم النحو من أجل الكشف عن معاني القرآن الوارد في الآيات، أن اللفظ لفظ الخبر والمراد به الأمر، فالخبر يقتضي طلب يفهم منه الأمر. جواز أن المبتدأ يكون في محل رفع، وأنه يجوز حذف الخبر جوازا ووجوباً، وخلصنا إلى أن ابن منظور قدم شواهد قرآنية في التوابع كالبدل، كبديل بعض من كل في (مفتحة لهم الأبواب)، حيث جاءت الأبواب مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل. والنعته في قوله تعالى (ذلالاً) حيث جاءت نعته ل (سبل)، في قوله تعالى: (فاسلكي سبل ربك ذلالاً). أما الشاهد القرآني في التوكيد فقد أورده ابن منظور في قوله تعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون)، حيث (كلهم) توكيد أول للملائكة، و(أجمعون) توكيد ثاني. ثم تعرض ابن منظور إلى المنصوبات، حيث تعرض إلى لفظة (مثلاً) بأنها منصوب لأنها مفعول به، في قوله تعالى: (واضرب لهم مثلاً). وأورد المفعول لأجله في لفظة (دخلاً)، ولفظة (فساداً) بأنها مفعول له، حيث أراد: يسعون في الأرض للفساد. ثم أورد ابن منظور الشاهد القرآني في المفعول المطلق في لفظة (تكليماً) وهو مصدر يذكر بعد فعل من لفظه. ثم الشاهد القرآني في الحال، في موضع (جفاءً) نصب على الحال. وكذلك تعرض على الشاهد القرآني في التمييز في (حافظاً) جاز أن يكون حالاً، وجاز أن يكون تمييزاً. ثم تعرض إلى الاستثناء، وإلى نواصب الفعل المضارع مثل (كي) والشاهد القرآني في حرف النصب (لماً) وأنها تكون (لم) الجازمة، وتكون بمعنى (لم) في نفي الفعل المستقبل، وأن حرف الباء في القرآن قد تعني (عن)، وحرف (على) بمعنى (مع)، و(إلى) بمعنى (مع)، وانتهاء الغاية، ثم تطرق ابن منظور إلى حرف (الواو) ومدلولاته واستعمالاته في القرآن الكريم، فمنها واو الجمع وواو العطف، وواو القسم، وواو الجزم، وواو الفارقة، ثم أشار ابن منظور إلى الفعل اللازم والفعل المتعدي وأوزانها والتمييز بينهما، كالفعل (إِدَارِك) فعلاً متعدياً، لأن أصله (تدارك)،

مثل قوله: (لولا أ، تداركه)، فلما اتصلت به (الهاء) صار متعدياً. هذه نماذج طرحت للتأكيد على أن علم النحو كان هو الأساس في كل علم، ولاهمتيه أدرجه ابن منظور في معجمه لسان العرب.

1. ابن منظور، لسان العرب، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، ط1، 2009م، مقدمة لسان العرب، 15/1.

ابن منظور: محمد بن مُكْرَم . بتشديد الراء . ابن علي بن أحمد الأنصاري، بن جلال الدين بن نجيب الدين، أبي الحسن علي بن أبي القاسم بن حبة بن محمد بن منظور بن معافي بن خمير بن ريام بن سلطان بن كامل بن سرحان بن جابر بن رفاعة بن رويغ. ينظر: ذبول العبر، الذهبي (683 . 773هـ)، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب، ط2، 1986م، مطبعة التراث العربي، حكومة الكويت، ص: 62. وينظر: وشذرات الذهب، ابن العماد (1032 . 1089هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، ط1، 1413هـ. 1992م، دار ابن كثير، بيروت، 49/8.

2. السكائي، مفتاح العلوم، تج: نعيم زرزور، بيروت، دار الكتاب العلمية، ط2، 1987م، ص: 75.  
3. ابن خلدون، المقدمة، مطبعة محمد عبد الرحمن لنشر القرآن والكتب الإسلامية، بيروت، ص: 409.  
4. الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحو، تج د. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط4، 1982م، ص: 95.  
5. محمد ملياني، علوم اللسان العربي وأهميتها في صناعة المعاجم العربية، مجلة إنسانيات، الجزائر، العدد: 46، 2009م.

6. عبد الله بن صالح الفوزان، تعجيل الندى بشرح قطر الندى، باب المبتدأ والخبر، ط: 2، 1431هـ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، ص: 96.  
7. يوسف الصيداوي، قواعد اللغة العربية (الكفاف)، ط: 1، 1420 هـ - 1999م، دار الفكر، بيروت، ص: 148.

8. ابن منظور، لسان العرب، 737/11.  
9. سيويه، الكتاب لسيويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: 3، 1408 هـ - 1988م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص: 67.

10. عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية، ط: 1، 1406 هـ - 1986م، دار القلم، بيروت، 13/28.  
11. المبرد: محمد بن زيد الأزدي البصري، إمام أهل النحو في زمانه، أخذ عن أبي عثمان الماذني، وأبي حاتم الحستاني، وتصدر للاشتغال ببغداد، وكان وسيما بلح الصورة، مقيماً مفوهاً، أخباراً علامة ثقة، توفي في آخر سنة خمس وثمانين ومائتين (ت: 285هـ). ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط: 1، 1408 هـ - 1988م، دار ابن كثير، بيروت، 190/2.  
12. المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عزيمة، ط: 3، 1415 هـ - 1994م، ص: 182.

- 13 . يوسف الصيداوي، قواعد اللغة العربية (الكفاف)، ط:1، 1420 هـ-1999 م، دار الفكر، بيروت، ص:148.
- 14 . جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط:6، دار الفكر - بيروت، 1985 م، 1/275.
- 15 . أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط:1، دار الفكر، دمشق، 1995 م، وأصول النحو، 1/465.
- 16 . لسان العرب، 11/737.
- 17 . مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، باب المبتدأ والخبر، ط:30، 1414 هـ-1993 م، المكتبة العصرية، بيروت، 3/57.
- 18 . محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي، حاشية الخضري، على شرح ابن عقيل، 1971، دار الكتب العلمية، بيروت، 1/217.
- 19 . لسان العرب، 10/49.
- 20 . بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط:2، دار الفكر، دمشق، 1985 م، 1/204.
- 21 . جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط:6، دار الفكر، بيروت، 1985 م، ص:650.
- 22 . عبد الرحمن الأهدل، المذكرات النحوية شرح الألفية، بدون طبعة، 1/164.
- 23 . عبد الله الفوزان، ص:98.
- 24 . عبد الرحمن الأهدل، 1/165.
- 25 . الأسمري، شرح الأجرومية، بدون طبعة، ص:61.
- 26 . أبو العرفان محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ص:404، بترقيم الشاملة آليا).
- 27 . لسان العرب، 8/125.
- 28 . أبو البركات، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: د. جودة مبروك، ط:1، 2002 م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (2/705).
- 29 . عباس حسن، النحو الوافي، ط:3، 2008 م، دار المعارف، مصر، ص:44.
- 30 . لسان العرب (3/275).
- 31 . المرجع السابق، (15/245).
- 32 . ابن هشام الأنصاري المصري، مغني اللبيب، ط:1، 1427 هـ، مكتبة الرشد، ص:391-392.
- 33 . الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في البحث، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط:5، 1995 م، ص:69.
- 34 . لسان العرب، 15/149.

35. المرجع السابق، 601/4.
36. العكبري، 377/1.
37. عبد الله الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم للنشر والتوزيع، ص: 106.
38. لسان العرب، 498/4.
39. أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: 11، القاهرة، 1383هـ، ص: 280.
40. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص: 476.
41. ثعلب: أحمد بن يحيى (ت 291هـ). ينظر: الزركلي، الأعلام، ط: 15، 2002م، دار العلم للملايين، بيروت، 99/1.
42. لسان العرب، 256/11.
43. المرجع السابق، 590/11.
44. عبد الغني الدقر، 53/4.
45. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 403/1.
46. عبد الله الفوزان، تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص: 254.
47. يوسف الصيداوي، قواعد اللغة العربية (الكفاف)، ص: 216.
48. لسان العرب، 547/1.
49. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، 341/1.
50. لسان العرب، 422/1.
51. المرجع السابق، 239/11.
52. لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية، تهذيب كتاب الأفعال أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ، 1983م، 148/1.
53. لسان العرب، 335/3.
54. جامع الدروس العربية، 63/1.
55. لسان العرب 42/11.
56. جامع الدروس العربية، 63/1.
57. يوسف الصيداوي، ص: 133.132.
58. المقتضب، ص: 179.
59. حسن حفطي، شرح الأجرومية، ص: 240.
60. لسان العرب، 49/1.
61. المرجع السابق، 440/7.
62. المرجع السابق، 512/1.
63. المرجع السابق، 316/7.

64. المرجع السابق ، 364 /15.
- 65 . جاء في ديوان لبید بن ربیعة العامري ص: 122: لَكَيْمًا يَكُونُ السَّنْدَرِيُّ نَدِيدَتِي \*\* وأجعل أقواماً  
عموماً عماعماً، وليس كما ذكر ابن منظور: (لكي لا).
- 66 . لسان العرب، مادة (كيا)، 236 /15.
- 67 . المرجع السابق، 547 /12.
- 68 . عبد الغني الدقر، 33 /24،
- 69 . أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، كتاب حروف المعاني، تحقيق: د. علي توفيق الحمد،  
ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م. ص: 11.
- 70 . خالد بن عبد الله الأزهرى، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد، ط1،  
مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م. ص: 101.
- 71 . فيصل مبارك، مفاتيح العربية على متن الأخرومية، تحقيق: د. عبد العزيز الدغيثر، بدون، ص: 29.
- 72 . الشيخ العلامة مصطفى الغلاييني، 1 /71.
- 73 . لسان العرب، 318 /11، و364 /15.
- 74 . المرجع السابق، 83 /15.
- 75 . المرجع السابق ، 364 /15.
- 76 . المرجع السابق ، 364 /15.
- 77 . المرجع السابق ، 557 /12.
- 78 . المرجع السابق ، 415 /13.
- 79 . المرجع السابق ، 415 /13.
- 80 . المرجع السابق ، 415 /13.
- 81 . المرجع السابق، 415 /13.
- 82 . المرجع السابق ، 415 /13.
- 83 . المرجع السابق ، 364 /15.
- 84 . المرجع السابق ، 364 /15.
- 85 . المرجع السابق ، 186 /13.
- 86 . المرجع السابق ، 364 /15.
- 87 . الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في البحث، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1995م،  
ص: 208.
- 88 . لسان العرب، 364 /15.
- 89 . المرجع السابق ، 364 /15.
- 90 . المرجع السابق ، 364 /15.
- 91 . عبد الغني الدقر، 5 /26.

92. مصطفى الغلاييني، 1/9.  
93. لسان العرب، 419/10.  
94. صلاح الدين الزعبلوي، ص: 375.  
95. لسان العرب، 111/13.  
96. ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، مؤسسة الرسالة د (ط)، ص523.